مشروعية القرار الإداري في النظام العُماني والمصري

دراسة تحليلية مقارنة

الدكتور
حميد بن ناصر بن حمد الحجري

دار وائل للنشر
BOOK2READ.COM

فهرس المحتويات

الإهداء 5

الشكر والتقدير 7

فهرس المحتويات 9

المقدمة 15

خطة البحث 21

الفصل الأول

مبدأ المشروعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية 23

التمهيد 23

المبحث الأول: مبدأ المشروعية الإسلامية 24

المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من مبدأ المشروعية 26

المطلب الثاني: مصادر مبدأ المشروعية في الشريعة الإسلامية 30

المطلب الثالث: ضمانات نفاذ مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي 38

المبحث الثاني: موقف النظم الوضعية من مبدأ المشروعية. 46

المبحث الثالث: مصادر المشروعية في القانون الوضعي 54

المطلب الأول: المصادر المكتوبة (التشريع): 56

المطلب الثاني: المصادر غير المكتوبة 77

المبحث الرابع: ضمانات نفاذ مبدأ المشروعية في النظم الوضعية 87

المطلب الأول: مبدأ سيادة الدستور 87

المطلب الثاني: مبدأ تدرج القواعد القانونية 93

المطلب الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات 94

المطلب الرابع: رقابة قضائية فعَّالة 106

الفرع الأول: الرقابة القضائية في ظل النظام الموحَّد والنظام المزدوج 112

المطلب الخامس: حماية الحقوق والحريات. 117

الفصل الثاني

نطاق المشروعية والاستثناءات الواردة عليه وخصائص القرار الإداري 125

التمهيد 125

المبحث الأول: نظرية الظروف الطارئة أو الاستثنائية 128

المطلب الأول: قانون إعلان حالة الطوارئ 135

المطلب الثاني: موقف القضاء الإداري من نظرية الظروف الاستثنائية 142

المبحث الثاني: نظرية أعمال السيادة 144

المطلب الأول: تطبيقات لنظرية أعمال السيادة في سلطنة عُمان 155

المبحث الثالث: نظرية السلطة التقديرية 159

المطلب الأول: مزايا وأسانيد قانونية السلطة التقديرية 165

المطلب الثاني: مجال وحدود السلطة التقديرية 172

المبحث الرابع: خصائص القرار الإداري 177

المطلب الأول: ماهية القرار الإداري 185

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري في الفقه الإداري 187

الفرع الثاني: تعريف القرار الإداري في الاجتهاد القضائي 193

الفرع الثالث: تسمية القرار الإداري في التشريع العُماني 199

الفرع الرابع: نصوص قانونية أضافت إلى تسمية القرار وصفاً نهائياً أو نافذاً 203

الفصل الثالث

الطبيعة القانونية للقرار الإداري 207

التمهيد 207

المبحث الأول: مقومات القرار الإداري 207

المطلب الأول: الفرق بين انتفاء وجود القرار وانعدامه وبطلانه 217

الفرع الأول: وجود القرار الإداري 218

أولاً: شرط الصفة والمصلحة 221

ثانياً: التظلّم ومواعيد الطعن 229

الفرع الثاني: حالات انتفاء القرار الإداري: 231
الفرع الثالث: موقف الفقه والقضاء من تطبيقات نظرية الانعدام 232
الفرع الرابع: التمييز بين الانعدام والبطلان 240
المبحث الثاني: أركان القرار الإداري 245
المطلب الأول: ركن الاختصاص وشروط صحته 246
الفرع الأول: مصادر الاختصاص 248
الفرع الثاني: عناصر ركن الاختصاص: (الموضوعي، المكاني، الزماني) 258
الفرع الثالث: الاختصاص في دعوى مراجعة القرار الإداري 262
المطلب الثاني: ركن الشكل وشروط صحته 269
الفرع الأول: المصادر المكتوبة لضوابط الشكل 271
الفرع الثاني: المصادر غير المكتوبة لضوابط الشكل 276
المطلب الثالث: ركن المحل وشروط صحته 278
المطلب الرابع: ركن السبب وشروط صحته 280
الفرع الأول: صور الأسباب 285
الفرع الثاني: السبب المشروع للقرار لاعتبارات أمنية 286
المطلب الخامس: ركن الغاية وشروط صحته 293

الفصل الرابع

عيوب القرار الإداري 297
التمهيد 297
المبحث الأول: عيب عدم الاختصاص 304
المطلب الأول: الخصائص والأحكام العامة لعيب عدم الاختصاص 305
المطلب الثاني: أهمية التمييز بين عدم الاختصاص الجسيم وعدم الاختصاص البسيط 314
المبحث الثاني: عيب الشكل والإجراءات 316
المبحث الثالث: عيب مخالفة القانون(المحل) 323

المبحث الرابع: عيب السبب 327
المطلب الأول: الرقابة الدنيا أو الرقابة على الوقائع المادية 330
المطلب الثاني: الرقابة على التكييف القانوني للوقائع أو ما يسمى بالرقابة العادية 332
المطلب الثالث: الرقابة على تقدير الوقائع 338
المطلب الرابع: رقابة المعقولية 342
المبحث الخامس: عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها 343

الفصل الخامس

تصنيفات القرار الإداري 351
المبحث الأول: تصنيف القرارات الإدارية من حيث خضوعها للرقابة القضائية ... 351
المطلب الأول: القرارات الخاضعة للرقابة القضائية 351
المطلب الثاني: القرارات غير الخاضعة للرقابة القضائية 352
المطلب الثالث: طرق تحصين القرارات الإدارية عن الرقابة القضائية 354
المبحث الثاني: تصنيف القرارات الإدارية من حيث مداها (المركز القانوني لها) . 359
المطلب الأول: القرارات الإدارية الفردية 359
الفرع الأول: القرار المنشئ 360
الفرع الثاني: القرار الكاشف 361
المطلب الثاني: القرارات اللائحية أو التنظيمية 364
الفرع الأول: مجال اللائحة وقيمتها القانونية: 364
الفرع الثاني: أنواع اللوائح 365
الفرع الثالث: تمييز القرارات الإدارية الفردية عن القرارات التنظيمية 370
المبحث الثالث: تصنيف القرارات الإدارية من حيث تركيبها أو تكوينها 376
المطلب الأول: القرارات الإدارية البسيطة 376
المطلب الثاني: القرارات الإدارية المركَّبة: 376

المبحث الرابع: تصنيف القرارات الإدارية من حيث تعبير الإدارة عن إرادتها المفردة 384
المطلب الأول: القرار الصريح 384
المطلب الثاني: القرار السلبي أو الضمني 385
الفرع الأول: وجود طلب يقدم إلى الإدارة المختصة 399
الفرع الثاني: مرور المدة القانونية المحددة للإدارة للرد على الطلب 400
الخاتمة 405
أولاً: النتائج 405
ثانياً: التوصيات 411
المصادر والمراجع 415